إنهاء الحرب فى السودان يحتاج إلى ما هو أبعد من اقتسام السلطة و الثروة:
هل بامكان الولايات المتحدة التوصل الي اتفاق؟

قمة ترامب الأفريقية
الصورة مأخوذة من موقع Creative Commons

يوليو 2025
بكري الجاك المدني
استاذ السياسة العامة و الادارة بجامعة Long Island بنيويورك

ملخص تنفيذي

دخلت الحرب في السودان عامها الثالث، مخلفةً آلاف القتلى وما يقارب ال 13 مليون نازح داخلي ولاجئ. كما دمرت البنية التحتية للبلاد، وحولت العاصمة إلى مدينة أشباح. وعلى الرغم من حجم الدمار، كان رد الفعل الدولي ضعيفًا للغاية، اذ أسفرت الوساطة الأمريكية السعودية عن اتفاقيتين إطاريتين إنسانيتين، لكنهما لم تُسفرا عن أي تغيير حقيقي فيما يتعلق بحماية المدنيين. بُذلت محاولة أخرى لجمع الطرفين في 14 أغسطس/آب 2024، لكنها لم تُحقق الكثير أيضًا، و منذ تولي الرئيس دونالد ترامب منصبه في يناير/كانون الثاني، لعبت الولايات المتحدة دورًا صامتًا، ويبدو أنها تُفضل إسناد إدارة الأزمة السودانية إلى دول الخليج، وهو ما يمكن أن يُستدل عليه بعقد وزارة الخارجية الأمريكية مؤخرًا لـ"الرباعية" المكونة من الولايات المتحدة والمملكة العربية السعودية والإمارات العربية المتحدة ومصر لإحياء جهود الوساطة في الاسبوع الأول من يونيو.

ومع ذلك، وبعد توقيع اتفاق بين رواندا وجمهورية الكونغو الديمقراطية، تُشير الإدارة الأمريكية الآن إلى أنها ستجدد مشاركتها في انهاء الصراع في السودان. وقد أفادت التقارير أن الإدارة الأمريكية تخطط لعقد مؤتمر علي مستوي وزراء الخارجية للرباعية للاتفاق على سبل إنهاء الحرب في السودان من خلال معالجة مصالحها المباشرة في السودان.

في حين أن الاهتمام الأمريكي المتجدد أمر مرحب به، والمعرفة الأولية بنهج المعاملات التبادلية في السياسة الخارجية الأمريكية القائم علي المنافع المباشرة لامريكا السائد هذه الأيام، سواء في أوكرانيا أو تجاه أفريقيا، فإن المعلومات المتاحة حول تفكير الإدارة في الفترة التي سبقت هذا المؤتمر تشير إلى أنها ستسعى على الأرجح إلى حل سريع يعتمد على إعطاء الأولوية لوصول المساعدات الإنسانية وحماية المدنيين في ظل التقسيم الإقليمي الفعلي الحالي للسودان وفقا للوقائع علي الأرض. من المؤكد أن مثل هذه الخطوة ستؤدي إلى حل يقود لتقاسم السلطة والثروة بين الأطراف المتحاربة. ومع ذلك، فقد شهد السودان وابلًا طويلاً من اتفاقيات تقاسم السلطة والثروة هذه منذ الاستقلال و لم تجلب تلك الاتفاقيات الأخرى السلام والاستقرار للسودان ومن غير المرجح أن ينجح اتفاق جديد بهذه الشاكلة.

ومع ذلك، يمكن للحل السريع إسكات البنادق مؤقتا لفتح الباب أمام تسوية سياسية أكثر شمولاً. ومع ذلك، وللوصول حتي إلى هذا المستوي سيحتاج الوسطاء و الميسرين إلى معالجة **مغالطة الشرعية** التي يتصارع حولها الطرفان كشرط مسبق للمفاوضات، وتزايد **مشاركة الأطراف الخارجية،** اذ أن كلاهما يُعقّد فرص الوصول الي حل. إضافةً إلى ذلك، سيحتاج هذا الحل إلى استكماله برؤية شاملة لإنهاء الحرب من خلال ترتيبات سياسية ومعالجة قضايا رئيسية، بما في ذلك طبيعة الدولة والمواطنة ونظام الحكم. إن تحويل نهج الحلول السريعة إلى نهج يُنتج حلولاً مستدامة تُحقق الأمن والاستقرار، وتُرسي أسس السلام الشامل والعادل، يتطلب من الوسطاء الأخذ في الاعتبار ما يلي:

• تحديد دوافع الأطراف الخارجية في الحرب، وإلزام كلٍّ منها بطرح مخاوفه وطموحاته بشفافية ووضوح تامّين.
• استكشاف الحد الأدنى من النتائج المقبولة من حيث مصالح جميع الأطراف الإقليمية المتورطة مباشرةً في الحرب، دون المساس بمصالح السودانيين.
• توحيد جميع المبادرات حول إطار عام ومنصة واحدة تُوجَّه إليها جميع هذه الجهود من خلال عملية دقيقة ومنسقة جيدًا، يتفق عليها جميع الأطراف.
• إدراك أن الحلول السريعة، القائمة على السيطرة على الأراضي وتقاسم السلطة والثروة قد تُبرَّر كخطوة عاجلة لوقف إراقة الدماء، إلا أنها وحدها غير كافية ولا تضمن الاستدامة و يجب استكمالها بنهج أكثر شمولاً قائم على المشاركة الشعبية ومراعاة الأبعاد الاجتماعية والسياسية التي خلفتها الحرب.
• تجنب ربط العمل لوقف الحرب بشرعية الأطراف المتحاربة، وإرسال رسائل واضحة وحازمة في هذا الشأن إلى كل الأطراف.
• فصل عملية إنهاء العنف الفوري عن العملية السياسية طويلة الأمد لرسم مستقبل البلاد، فبانسبة لايقاف الحرب ، تبدو الحلول السريعة أسهل وأيسر منالاً، وتعالج طموحات ومخاوف الأطراف المتحاربة. ومع ذلك، لتعزيز السلام الدائم، يجب على الوسطاء و الميسرين الاتفاق علي تجاوز تقاسم السلطة والثروة إلى معالجة قضايا المواطنة والعدالة والحريات.
• يجب أن يكون إشراك السودانيين، وخاصة المدنيين السودانيين، في رسم الحلول المستقبلية أولوية قصوى، فهو أمر لا يمكن تأجيله.

مقدمة

أكدت إدارة ترامب على لسان مستشار الرئيس الأمريكي دونالد ترامب لشؤون أفريقيا السيد مسعد بولس أنها تعتزم لعب دور فعال من أجل تحقيق السلام فى السودان. و في لقاء صحفي مع صحيفة تقرير افريقيا Africa Report و في اجابة علي سؤال

ما اذا كانت معادلة تقوية النفوذ الاقتصادي و التي استخدمت في اتفاق سلام الكونغو بين يوغندا و رواندا اجاب السيد بولس فائلا " **ليس نفس المعادلة ستطبق علي كل الصراعات في افريقيا، فالصراع و الحرب في السودان حالة خاصة. فالصراع في جوهره داخلي. الكارثة الانسانية في السودان تعتبر الأسوأ و الأكبر في العالم... وفي هذه الحالة سوف لن يكون اتفاق بين دولتين، بل سيكون حوار داخلي، و علي طرفي النزاع القبول بضرورة حل سلمي"**

و قد مضي الرئيس ترامب في نفس الاتجاه حين قال في لقائه في القمة الأمريكية الافريقة مع خمس من الرؤساء الافارقةالتي عقدت في البيت الأيض في التاسع من يوليو الجاري حيث قال" **و لكن هنالك الكثير الذي يجب ان يُفعل و سنقوم بتيسير عملية السلام في السودان حيث هناك الكثير من المشاكل**". و بالرغم من أن هذه هي المرة الأولي التي يذكر فيها الرئيس ترامب السودان بالأسم يبدو أن ادارته عازمة علي بذل جهود حقيقية لاحلال السلام عبر التركيز علي الفاعلين الاقليميين.

ولكن من المهم الوقوف على التطورات والمستجدات التي حدثت في ملف السودان منذ آخر محاولة لجمع أطراف القتال لبحث سبل وقف اطلاق النار على الصعيد السياسي الداخلي وعلى صعيد الواقع العسكري العملياتي بما في ذلك تغّير طبيعة الحرب، و أيضا على صعيد المواقف والمتغيرات الإقليمية والدولية فيما يخص الشأن السوداني قبل الخوض في ماهو مطلوب من المؤتمر وما يمكن أن يحققه. يأتي حراك واشنطن فى خضم إرهاصات تشير إلى رغبة إقليمية ودولية في الوصول إلى حلول سريعة لوقف نزيف الدم. و بشكل عام، تجربة السودان تقول أن الحلول السريعة Quick Fix ربما تعطي حالة متوهمة في تحقيق السلام ولكن جُل نتائج هذه الحلول السريعة المستعجلة كانت تكلفتها، إذا ما حسبت بأعداد الضحايا و حالة عدم الاستقرار، عادة تفوق تكلفة الحرب لو كانت تُركت لتستمر. إذ لابد من التأكيد هنا أن هنالك صيغة ممكنة للتوليف بين الحلول السريعة، التي تقوم عادة على اقتسام السلطة والثروة بين المتقاتلين تحت مظلة حكومة مركزية مع أن أن هذه المرة تصور الحلول السريعة يقوم على اقتسام السلطة والثروة وفق السيطرة على الأرض، و بين الحلول الجذرية التي تخاطب جوهر القضايا وتحظى بالاستدامة وتحقق السلام و تؤسس لسلطة مدنية مستقرة ذات دعم شعبي واسع.

فمنذ أغسطس من العام الماضي حينما دعت الولايات المتحدة لقيام اجتماع مباشر بين القوات المسلحة و قوات الدعم السريع فى جنيف بسويسرا لم تكن هناك أي محاولة جادة وذات مصداقية لجمع الأطراف المتقاتلة في السودان في منبر تفاوضي ولو حتى من قبيل الدعاية السياسية رغم كثرة تكرار الدعاوى و النداءات لوقف القتال. و بالرغم من أن اجتماع جنيف توصل، عبر التفاوض غير المباشر، إلى تفاهمات محدودة بشأن فتح الممرات والمعابر لتوصيل الاغاثة الانسانية و خلص إلى تكوين مجموعة اتصال عرفت اختصارا ب ALPS أي " المتحالفون لدعم السلام و الحياة في السودان". و بوصول إدارة ترمب إلى البيت الأبيض فى 20 يناير من هذا العام لم تعد الولايات المتحدة منخرطة فى ملف السودان بشكل مباشر ولم يعد لمجموعة ال ALPS أي وجود يذكر. عليه، الدعوة لعقد مؤتمر بشأن السودان يعتبر الخطوة الأكبر والأهم والأكثر مباشرة لادارة ترمب فى شأن السودان علي الاطلاق، و يبقى السؤال ما الذي يجب القيام به حتى يخرج المؤتمر بما يمكن أن يحقق السلام والتحول المدني الديمقراطي كشرط ضرورة لتحقيق الاستقرار في السودان؟

التطورات السياسية و جدل الشرعية

منذ فشل آخر محاولات لجمع أطراف الحرب في السودان في 14 أغسطس من العام الماضي كان من الواضح أن سلطة الأمر الواقع فى بورتسودان تضع مسألة اكتسابها شرعية سياسية تتجاوز شرعية الأمر الواقع في أعلى سلم أولوياتها كشرط للدخول في أي عملية تفاوضية والشواهد على ذلك تمثلت فى طلب سلطة بورتسودان من وزير الخارجية الأمريكي السابق بلنكن بمخاطبة الفريق البرهان كرئيس مجلس السيادة وليس كقائد للجيش فقط وقد فعل بلنكن ذلك في وقتها على أمل أن يحضر البرهان إلى جنيف، و فى نفس السياق ايضا طلبت سلطة بورتسودان عقد لقاء مع المبعوث الأمريكي توم بيرلو في جدة قبل

الرد على ما إذا كانت سلطة بورتسودان ستذهب إلى جنيف و ايضا قد حدث و رغم ذلك لم تذهب سلطة بورتسودان إلى التفاوض في جنيف.

فى مارس من هذا العام بعثت سلطة بورتسودان بخطاب للأمين العام للأمم المتحدة أنطونيو غوتيريس عبر مبعوثه الخاص للسودان السيد رمطان لعمامرة و ارفقت ما اسمته بـ خارطة الطريق من أجل الوصول إلى سلام في السودان وقد قام لعمامرة بالتسويق للخطة و كأنها أمر قابل للتطبيق بينما قابلتها بعض الجهات الدولية بقبول حذر فقط لأنها ذكرت "أنه يمكن أن يكون هناك وقف اطلاق نار" وأنه "سيتم هناك حكومة مدنية تتولى أمر البلاد" و لكن حتى قبل الإعلان عن الخطة رسميا قام البرهان بإجراء تعديلات دستورية على الوثيقة الدستورية (وهي ذات الوثيقة الموقعة مع قوى الحرية والتغيير فى أغسطس 2019 والتي انقلب عليها البرهان فى 25 أكتوبر 2021 و عطّل العمل بها) و لم يشاور الفريق البرهان حلفاءه السياسيين الذين اصطفوا مع القوات المسلحة فى هذه الحرب، أما التعديلات فى مجملها قد افرغت فكرة الحكومة المدنية من أي محتوى موضوعي و جعلت من البرهان الحاكم بأمره و بسلطات مطلقة في كل شؤون البلاد.

ووفق ذات الوثيقة المعدلة و وسط الخلافات المتفاقمة و المتصاعدة بين حلفاء الجيش السياسيين و العسكريين قام البرهان بتعيين رئيس وزراء فى 19 مايو من هذا العام و بالرغم من أن هذا التعيين و مسألة تشكيل حكومة فى بورتسودان خلقت جدلا واسعا وسط ما يعرف ب "جوكية السلطة" الذين يتحلّقون حول القوات المسلحة بحثا عن فتات السلطة كالصقور حول جيفة ميتة فى العراء. و هذه الصراعات تهدد عمليا بانهيار التحالف العسكري الذي صنعه الجيش عبر تمويل قيادات عسكرية و سياسية لخلق مليشيات قبلية و اثنية لتحارب مع القوات المسلحة بدلا من فتح باب التجنيد في القوات المسلحة نفسها و هذا أمر يقول الكثير عن مدى قدرات الجيش و ضعفه، إلا أن الهدف من هذا التعيين و من تشكيل حكومة هو جزء من جدل الشرعية الذي ظل عالقا منذ العام الماضي كما تكشف فى محادثات جنيف، إذ أن الهدف من هذا التعيين هو إرسال رسالة للاتحاد الأفريقي أن السودان الآن يدار بواسطة سلطة مدنية و وعليه يجب استعادة عضويته في الاتحاد الإفريقي على غرار تجربة الجابون و قد رأينا شواهد ذلك فى تصريحات لكل من مبعوث الأمين العام للأمم المتحدة الشخصي للسودان رمطان لعمامرة و السيد علي يوسف مفوض الاتحاد الأفريقي الذي انتخب حديثا و ممثل الجامعة العربية فى القمة العربية التي عقدت في بغداد في مايو الماضي و التي للغرابة تم فيها عرض ما يسمى بخارطة الطريق بواسطة عضو مجلس السيادة لسلطة بورتسودان الفريق ابراهيم جابر. أعلن رمتان لعمامرة، المبعوث الشخصي للأمين العام للأمم المتحدة إلى السودان، أنه "**أجرى أول نقاشاته مع رئيس الوزراء السوداني المعين حديثًا، الدكتور كامل إدريس، مع بدء الأخير مهامه**". وفي تغريدة، أعرب لعمامرة "**عن أطيب تمنياته بالنجاح للدكتور إدريس، مرددا كلمات الأمين العام أنطونيو غوتيريش، الذي صرح بأن هذا التعيين يحمل في طياته إمكانية فتح صفحة جديدة من الأمل والوحدة للشعب السوداني.**" وعلى نفس المنوال، وصف محمود علي يوسف، رئيس مفوضية الاتحاد الأفريقي، تعيين إدريس بأنه "**خطوة نحو حوكمة شاملة**". وأعرب عن أمله في أن "**يساهم ذلك بشكل هادف في الجهود الجارية لاستعادة النظام الدستوري والحكم الديمقراطي في السودان**". وأخيرًا، رحبت الأمانة العامة لجامعة الدول العربية بتعيين الدكتور كامل إدريس رئيسًا لوزراء جمهورية السودان، و"**اعتبرت هذه الخطوة خطوة مهمة نحو استعادة عمل المؤسسات المدنية الوطنية**".

كل هذه التصريحات المتعاقبة و المتزامنة أتت كلها فى إطار الحديث عن الدفاع عن مؤسسات الدولة السودانية، و غاية سلطة بورتسودان من هذا الحراك السياسي هو الحصول على اعتراف إقليمي و دولي من الاتحاد الأفريقي والجامعة العربية والأمم المتحدة والاتحاد الأوروبي على أنها سلطة شرعية قانونية تمثل حكومة السودان و عليه يتم إعادة تعريف الحرب على أنها حرب بين حكومة شرعية فى دولة ذات سيادة ضد جماعة متمردة يمكن التفاوض معها على تحقيق السلام على شاكلة التجارب السودانية المتكررة التي ظلت فيها الحكومة توقع اتفاق سلام عقب اتفاق سلام منذ استقلال السودان فى عام 1956.

ومن الواضح أن الهدف من هذه الضجة السياسية والدبلوماسية تدور حول مسألة الشرعية. ويتجلى ذلك جليًا عند ربطه ببنود أخرى من خارطة الطريق التي أصدرتها حكومة بورتسودان، والتي تشير إلى "تشكيل حكومة مدنية كخطوة أولى، يتبعها شرط تجمع قوات الدعم السريع في الولايات التي لا تعترض على وجودها (في دارفور)، ثم تحديد مصير "الميليشيا" بعد تسعة أشهر. وهذا يعني أن حكومة بورتسودان تفترض أن قبولها كحكومة شرعية يعني بالضرورة قدرتها في فرض ارادتها العسكرية عبر الوساطة الدولية.

الشاهد أن هذا الحراك لسلطة بورتسودان ليس معزولا بل هو حراك اقليمي تدعمه بعض الدول فى الإقليم و قد كان هذا جليا فى مؤتمر لندن الذي انعقد في 15 أبريل الماضي و قد فشل المؤتمر في الخروج ببيان ختامي ناهيك عن تكوين مجموعة اتصال على شاكلة ال ALPS لتسهيل عملية التواصل و ربما لخلق منبر تفاوضي للأطراف المتقاتلة إذ أن منبر جدة هو لم يعد سوى مجرد فكرة أو مرجعية تستخدم للاستهلاك السياسي و لحجز مقاعد التأثير السياسي أكثر من أنه منبر قائم على الأرض فى حقيقة الأمر وله فريق فني و له آليات تواصل مع أطراف القتال. و فى لندن انقسمت الدول المشاركة حول مسألتين: أولهما اللغة المناسبة للحديث عن مؤسسات الدولة القائمة الآن ووصفها بأنها مؤسسات شرعية وهو أمر دعمته مصر و السعودية و قطر و تركيا بينما اعترضت على ذلك بقية الدول بدرجات متفاوتة و فضلّت بعض الدول استخدام لغة مغايرة فى وصف مسألة شرعية مؤسسات الدولة، أما المسألة الثانية محل الخلاف فكانت تتعلق بمستقبل السودان و ما إذا كان يجب أن يترك لحكومة مدنية فى أعقاب وقف إطلاق النار و ترتيبات العملية السياسية إذ رفضت مصر صراحة وجود مثل هذا النص في البيان الختامي.

على صعيد التطورات السياسية فى الداخل فقد قام الدعم السريع فى فبراير من هذا العام بالدخول في تحالف سياسي مع الحركة الشعبية لتحرير السودان (جناح الحلو) و فصيليين من حركة وجيش تحرير السودان بالإضافة إلى أحزاب و فضائل أخرى وتم التوقيع على ميثاق التأسيس و التوافق و التوقيع على مسودة دستور لتشكيل حكومة، وأصبح هذا التحالف يعرف بتحالف السودان التأسيسي "تأسيس". وبالرغم من أن الزخم الذي وجده التحالف فى فترة انعقاده في نيروبي كان بسبب الحديث عن تكوين حكومة سلام ووحدة وهو الأمر ذاته الذي خصم كثيرا من هذا التحالف حيث أن التركيز على مسألة تشكيل الحكومة قللت من قيمة التحالف العسكرية و ايضا من تصوراته السياسية التي حاولت مخاطبة قضايا الهوية و المواطنة وعلاقة الدين بالدولة بشكل به درجة عالية من الوضوح مع الإصرار على أن هذه القيم و المباديء يمكن أن تفرض فرضا عبر نصر عسكري حاسم و بهذا يكون هناك تيار صفري فى موقفه الإسلاميين مثلما هناك تيار صفري فى الموقف من الدعم السريع فى معسكر الجيش. و بالرغم من كل التحذيرات من المنظمات الدولية والإقليمية من مغبة المضي في أمر تشكيل حكومة موازية، إلا أن هذا التطور جعل السباق حول الشرعية مسألة جوهرية في لب وقلب النزاع المسلح في السودان. و يبدو أن فرص تحقيق السلام فى السودان ستظل ضئيلة ما لم يتم تقديم مسألة إيقاف الحرب على مسألة الجدل حول الشرعية الأمر الذي يحاول أطراف الحرب جعله واقعا عمليا قبل القبول بالجلوس للتفاوض أو الدخول فى أي عملية سياسية لإنهاء الحرب. و قد اوضح تحالف تأسيس مرارا أنهم سوف لن ينخرطوا فى أي عملية تفاوضية، باستثناء المحاولات التي قادها الاتحاد الأوروبي للتوسط لحماية البنيات التحتية عبر وساطة غير مباشرة بين الدعم السريع و القوات المسلحة السودانية، قبل تكوين ما يسمونه حكومة السلام و الوحدة. و في الثاني من يوليو الجاري أعلن التحالف عن تكوين هيئته القيادية من نيالا فى جنوب دارفور كخطوة للإعلان عن تشكيل الحكومة باعتبار أن الهيئة القيادية للتحالف هي من سيقوم باعتماد الحكومة وهو مؤشر إلى أن نيالا ربما تكون هي العاصمة التي ستعمل منها الحكومة بالرغم من أنه لا يوجد تأكيد من قادة التحالف.

أما في الجانب الاجتماعي و السياسي، فالحرب و تطورات الحراك السياسي المرافق لها خلقت حالة من الاستقطاب السياسي الحاد الذي يتمحور حول ثلاثة عوامل: العامل الأول هو الموقع الاجتماعي الذي يتحرك وفق ثلاثة عناصر و هي الاثنية و الجغرافية و الطبقة بالمفهوم الواسع، العامل الثاني هو المصلحة المباشرة، والعامل الثالث هو التصورات عن من الذي تسبب

مسعد بولوس في مناسبة بالبيت الأبيض
الصورة مأخوذة من موقع Creative Commons

في الأذى. ومع استمرار الحرب من المتوقع أن تستمر حالة الاستقطاب و ذهاب المدنيين شعوريا أو لاشعوريا نحو أطراف الحرب وفقا للعوامل المذكورة والمؤكد أنه ستتصاعد هذه الوتيرة كنتيجة منطقية لعسكرة الفضاء السياسي و المخيال الاجتماعي و ارتفاع حِدة و سُمية كافة أشكال الحوارات السياسية، وليس من المستبعد أن تلوذ الأغلبية الرافضة للحرب بالصمت نتيجة لخوفها أن تتعرض للهجوم بواسطة طرفي النقيض فى معادلة الاستقطاب. الذي يبعث على الأمل أن هذه المواقف ليست فى حالة ثبات بل الملاحظ أنه منذ استرداد الجيش للجزيرة و الخرطوم تغيرت النبرة و أيقن الكثير من الذين كانوا من أنصار استمرار الحرب أن ربط عودة الحياة إلى طبيعتها بانتصار أحد الأطراف أمر شبه مستحيل.

ونتيجة للتفاعل مع الحرب وخطابها و إفرازاتها وديناميكيتها الآن هناك ثلاثة معسكرات سياسية واضحة للعيان. أولا، هناك معسكر بورتسودان وهو معسكر سياسي عسكري به قوى سياسية بعضها لديه مليشيات قبلية تقاتل مع الجيش و بعضها يلعب دور المساند والداعم للجيش فيما يسمونه معركة الكرامة، و بشكل عام لا يملك هذا المعسكر أي مشروع لمستقبل السودان و لا توحده سوي الحرب. ثانيا، هناك معسكر تحالف تأسيس و الذي يتكون من الدعم السريع و حركات مسلحة وقوى سياسية تدعم المشروع السياسي للتحالف بتوقيعها على الميثاق والدستور. ثالثا، هناك الكتلة الرافضة للحرب وهي ممثلة فى التيار الذي يرفض الحرب من حيث المبدأ ولا يؤمن بأن هناك حلول عسكرية للأزمة الوطنية، وهو تيار غير محايد في الموقف من الحرب، كما يتم توصيفه بالخطأ احيانا، و لكنه ينحاز أو يدعم أي من أطرافها و يمثل التحالف المدني الديمقراطي لقوي الثورة (صمود) رأس رمح هذا المعسكر بالرغم من وجود قوى أخرى مؤثرة فى هذا المعسكر مثل حركة و جيش تحرير السودان بقياد عبد الواحد نور و الحزب الشيوعي السوداني و حزب البعث العربي الاشتراكي الاصل و بعض من المجموعات النسوية والشبابية و ملايين السودانيات و السودانيين.

و رغم تصاعد حدة الاستقطاب الا أنه من المهم ادراك أهمية وجود تيار مدني منظم رافض للحرب اذ أن الدور المنوط بهذا التيار هو هزيمة الحرب بتعرية مشروعيتها الاخلاقية و السياسية و الاجتماعية، و ان كان من الواضح تلمس ضعف أداء هذا التيار في تحصين المجتمع السوداني من حالة الاستقطاب في الفترة الماضية نتيجة للحرب التي اثرت في كل شرائح المجتمع بشكل عاطفي كبير، الا أن محض وجود هذا التيار يظل هدف استراتيجي في حد ذاته لثلاثة اسباب جوهرية: أولا، مواقف الناس من الحرب تتغير حسب العوامل المذكورة آنفا و وجود تيار مدني رافض للحرب يشكل الوضعية الطبيعية التي يمكن أن يعود اليها الناس بعد أن تهدأ النفوس و تعمل العقول. ثانيا، اذا كان للسودان أن يبقي موحدا و ان يتعافي اجتماعيا من ما خلفته الحرب من ضغائن و غضب و الرغبة في الانتقام التي أصبحت دافع قائم بذاته لاستمرار الحرب فأن التيار المدني الرافض للحرب و غير المنحاز لاي من أطرافها سيكون هو المستودع الاخلاقي السليم و الضمير الحي لقيادة البلاد الي معادلة ما و صيغة عملية للتعافي الوطني و التعايش الاجتماعي. اخيرا اذا ما كتب للبلاد أن تعيش فترة من فترات التقسيم الادراي و ربما محاولات التقسيم فالقوي المدنية الرافضة للحرب هي الوحيدة التي تمتلك مشروع سياسي و رأس مال سياسي و رمزي و مشروعية أخلاقية لردم الهوة بين معسكر بورتسودان الذي ليس له مشروع سوي التمسك بالسلطة و بين تحالف تأسيس الذي يطرح أسس نظرية تبدو موضوعية لمخاطبة الأزمة البنيوية للدولة السودانية و لكنه يعاني من ضعف في رأس المال

السياسي و تناقض المنطلقات الاخلاقية بسبب الانتهاكات الفظيعة التي ارتكبتها قوات الدعم السريع الأمر الذي يفقد هذا التحالف القدرة على مخاطبة قطاعات واسعة من السودانيين خصوصا الطبقة الوسطي الحضرية و الريفية. عليه، دعم وجود هذا التيار أي كانت أشكال تخلّقاته تظل ضرورة استراتيجية من أجل ايقاف الحرب، أي كانت صيغة ايقافها، و لوضع لبنات لمشروع وطني يقود الي جعل حرب 15 أبريل آخر حروب السودان.

التطورات العسكرية وتغيُّر طبيعة الحرب

حدثت تحولات ميدانية مهمة منذ أغسطس من العام الماضي إذ استطاعت القوات المسلح استعادة أجزاء من ولايات سنار و ولاية الجزيرة و الخرطوم و حاولت الانفتاح فى شمال و جنوب و غرب كردفان و هو التحول الميداني الأكبر ميدانيا من حيث السيطرة على الأرض. وحتى قبل أسابيع كان بعض من داعمي معسكر بورتسودان يتحدثون عن أن الحرب قد انتهت وهي وفي خواتيمها، إلا أن أهم متغيرين عسكريين يمكن الاشارة اليهما فى الساحة الآن هما أولا تراجع قدرة القوات المسلحة فى استخدام سلاح الطيران و هو كان ميزتها التفضيلية فى هذه الحرب منذ اندلاعها فى 15 أبريل و ذلك لأن الدعم السريع أصبح يمتلك منظومة دفاعية قادرة على تعطيل مدى فاعلية استخدام سلاح الطيران، و ثانيا أن الدعم السريع أثبت أنه قادر على استخدام المسيرات بشكل فعال وقادر على الوصول إلى أبعد المناطق فى شرق السودان وإلحاق الضرر بها والبنيات التحتية في أي منطقة داخل السودان. النتيجة الموضوعية المنطقية لهذه المتغيرات تشير إلى أننا الآن إزاء حرب ذات طبيعة مختلفة من الحرب التي اندلعت في شوارع الخرطوم يوم 15 أبريل، إذ أن كل طرف الآن قادر على تعطيل قدرة الطرف الآخر في إدارة أي شكل من أشكال الحياة المدنية حتى في المناطق التي تعتبر افتراضا مناطق سيطرة للطرف الآخر وقد شهدنا أن الدعم السريع قادر على توقيف حركة الملاحة الجوية فى مطار بورتسودان و اغلاق الميناء إذا أراد و بنفس القدر القوات المسلحة قادرة على ضرب نيالا والفاشر وكاودا بالمسيرات ايضا و تعطيل اي شكل من أشكال الحياة المدنية من اسواق و مدارس و غيرها.

خلاصة هذا الأمر هو أنه يستحيل عودة الحياة المدنية بشكل طبيعي حتى وإن لم يكن هنالك حركة جنود و قصف مدفعي و مواجهة مسلحة قرب اماكن التجمعات المدنية كما حدث في السابق و يحدث الآن فى بعض المناطق، و هذا ما اتضح جليا خلال المواجهات التي تمت في منطقة الدبيبات والحمادي و الخوي و النهود فى جنوب وغرب كردفان، إذ اتضح أن السيطرة على المنطقة لا تغير كثيرا في طبيعة الحياة للمدنيين و يبقى الخوف و عدم القدرة على استئناف حياة طبيعية حتى في ظل غياب عمليات عسكرية نشطة، و ربما أن ما يحدث فى السودان الآن هو مؤشر لمستقبل الحروب فى العالم وأن مفهوم السيطرة الميدانية في كلياتها في حاجة إلى إعادة تعريف، و الأهم هو أن السيطرة لا تعني عمليا القدرة على الحكم فى تسيير شؤون الناس و فى عودة الحياة المدنية كأول مدخل للاستقرار. الشواهد على ذلك تترى فبالرغم من استعادة القوات المسلحة ولايتي الجزيرة و الخرطوم منذ أكثر من نصف عام إلا أنه لا يوجد أي مظهر من مظاهر الحياة المدنية و لا ملامح لمؤسسات الدولة أو حتى بداية عودة الحياة المدنية من عمل و اسواق و زراعة حتي يمكن القول أن هناك سلام حتى و لو سلام ايجابي أي توقف القتال مع الأخذ في الاعتبار أن المناطق الريفية خصوصا في ولايات سنار شهدت عودة نسبية للحياة بشكل طبيعي نتيجة عدم ارتباط هذه المناطق بالخدمات التي تقدمها الدولة بشكل مباشر. و بشكل عام غياب مقومات الحياة المدنية هذا ينطبق على كل المناطق التي كانت أو ما زالت تحت سيطرة الدعم السريع بما فيها الجزيرة و الخرطوم لأكثر من عام و المناطق التي تحت سيطرة الجيش ولم تشهد مواجهات عسكرية مباشرة، هذه وضعية أقرب إلى اللاسلم واللاحرب مع غياب فرص عودة الحياة المدنية.

ميدانيا الآن الدعم السريع يسيطر على حدود السودان مع ليبيا بعد سيطرته على منطقة المثلث في الحدود السودانية الليبية المصرية الأمر الذي أقلق مصر إلى حد كبير الأمر الذي يفسر استضافة الرئيس السيسي للمشير حفتر و بعده بساعات للفريق البرهان فى قصر العلمين، وتشاد، وأفريقيا الوسطى، وجنوب السودان، وأجزاء من الحدود مع إثيوبيا، كما أنه إذا استطاع حسم الكيلومترات المتبقية في الفاشر و بابنوسة يكون قد سيطر بالكامل على ولايات دارفور الخمس و غرب كردفان وأجزاء من

جنوب وشمال كردفان و النيل الأزرق، و من الواضح من خلال العديد من البيانات أن تحالف تأسيس يعد إلى القيام بعمليات عسكرية كبيرة، و ليس من المستبعد أن تصبح كل ولايات دارفور و كردفان تحت سيطرة الدعم السريع بنهاية خريف هذا العام و ليس من المستبعد أن تعود المواجهة الى أم درمان أو الشمالية أو نهر النيل إذا استمرت الأعمال العدائية بين أطراف الحرب.

أما معسكر بورتسودان الذي لا يجمع بينهم شيء سوى الحرب ويبدو أن انشغاله بأمر تشكيل الحكومة و التنافس بين أطرافه العسكرية وعدم وجود رغبة حقيقية لمكوناته المناطقية في الشرق و الشمال و الوسط للذهاب إلى حرب فيما هو غرب النيل الأبيض تجعل من المليشيات القبلية ذات الامتداد العرقي فى دارفور حليف مهم للغاية وخسارته تعني عمليا انتهاء قدرة الجيش مواصلة الحرب فى دارفور و ربما كردفان خصوصا أن الخطة الأساسية للاستخبارات العسكرية التابعة للجيش السوداني كانت و مازالت تقوم على خلق فتن عرقية واثنية تطيح بالدعم السريع من الداخل ويبدو أن هذه الخطط لم تؤتي أكلها بعد أو أنها غير ناجعة، و هذا الأمر ربما يدفع القوات المسلحة إلى استخدام مليشيات من دول مجاورة (بعض فصائل التغراي المتحالفة مع الرئيس اسياس افورقي) كما حدث من قبل فى معارك جبل موية و الجزيرة و الخرطوم و كردفان كما هو موثق بفيديوهات مبذولة فى الفضاء الاسفيري، خلاف ذلك من الصعوبة رؤية قدرة القوات المسلحة على تجييش و حشد مجموعات كبيرة لها دافع للقتال فى كردفان و دارفور هذا مع العلم تاريخيا أن هذه المناطق هي التي ظلت ترفد الجيش بجنود الصف طوال تاريخه الملىء بالحروب الأهلية وهؤلاء الآن على الأقل اجتماعيا هم مصطفون مع الدعم السريع نتيجة لحالة الانقسام الاجتماعي العميقة التي خلفتها الحرب.

بشكل أو بآخر من السهولة للفرد أن يري أو يتنبأ ببقاء الواقع العملياتي علي ما هو عليه وأن يبقي كل طرف فى مكانه مع استمرار عمليات النهب و السرقة و الانتهاكات في حق المدنيين في مناطق سيطرة الطرفين، هذا الواقع ربما يكون محفز للوسطاء لانتهاز الفرصة لتقنينه بوضعية وقف إطلاق نار مدعومة بآليات رقابة اقليمية و دولية. هذا الوضع فى علوم فض النزاعات يعتبر فرصة و مدخل لوقف القتال نتيجة لإرهاق الأطراف المتقاتلة أو نتيجة لعدم وضوح أي خطط عسكرية لأي منهما بالشكل الذي يحقق أي قيمة عسكرية أو سياسية، و هي فرصة للوصول الى وقف اطلاق النار انطلاقا من الواقع الميداني اذا ما تم التغلب على مسألة الشرعية التي يتعلل بها أطراف القتال في الذهاب إلى التفاوض إذا ما توفر منبر للتفاوض مصحوبا بارادة داخلية و إقليمية و دولية.

المستجدات الدولية و حالة الانقسام الإقليمي

ايضا منذ آخر محاولة للوساطة فى أغسطس من العام الماضي لم يحدث أي اختراق كبير يذكر سوى محاولة البناء على التفاهمات التي تمت بشأن فتح الممرات و تسهيل وصول الاغاثة، و ظلت الأمم المتحدة تعقد جلسات شهرية لمجلس الأمن تُقدم فيها احاطة دورية عن التطورات هذا وقد تعاقبت نداءات مجلس الأمن بخصوص فك الحصار عن الفاشر تحديدا دون غيرها من المدن المحاصرة كالأبيض مثلا ولم تجد كل هذه النداءات و القرارات أذانا صاغية من أطراف القتال و لا آليات للتنفيذ حيث أن المجلس فشل حتى في اجازة قرار يتعلق بحماية المدنيين وزيادة المساعدات الإنسانية تقدمت به بريطانيا وسيراليون في نوفمبر من العام الماضي نتيجة للفيتو الروسي الذي لم يكن مفاجئا لأي من الدول الأعضاء، و في هذه اللحظة لا أعتقد أن هناك كائن على ظهر هذه الأرض مازال يعتقد أن مشكلة السودان ستحل بواسطة الأمم المتحدة ومجلس أمنها.

إلا أن أهم الأحداث الدولية تمثلت فى مؤتمر لندن عن السودان و الذي انعقد خصيصا في منتصف أبريل ليتوافق مع مناسبة مرور عامين على الحرب فى السودان، و برغم حضور عشرين دولة إلا أن المؤتمر فشل فى تحقيق هدفه الأساسي في تحديد و تعريف و تنسيق المواقف الإقليمية من الحرب في السودان وفقا لمصالح هذه الدول و لكن أهم ما حدث فى لندن ليس الفشل فى تكوين مجموعة اتصال أو الخروج ببيان ختامي مشترك، بل في إظهار درجة التباين بين مواقف كل من المملكة العربية

السعودية و قطر و مصر وتركيا من جهة و مواقف الإمارات والدول المجاورة للسودان من جهة أخري، و كان من الواضح أن غياب أي دور محوري للولايات المتحدة تأثير سلبي كبير على ما كان يمكن أن يخرج به المؤتمر،فهذه الدول المختلفة حول السودان هي كلها على علاقة ممتازة و بعضها حليف وثيق جدا للولايات المتحدة التي كان يمكن أن تلعب دور جوهري في تنسيق هذه المصالح في حزمة ترضي كل الأطراف.

و من ناحية أخري، فان علاقة بورتسودان مع طهران بما فيها من تبادل عسكري ودبلوماسي ظلت تشكل مصدر قلق لكل من أمريكا وإسرائيل وبعض دول الخليج ومصر، والكل كان يتابع الي اي مدي يمكن أن تستثمر إيران هذه العلاقة لتوسيع نفوذها فى المنطقة بعد أن خسرت سوريا و لبنان، خصوصا ان اطلاق صواريخ من قبل الحوثيين على اسرائيل من اليمن أمر يجعل حصول إيران على موقع متقدم فى البحر الأحمر في شمال شرق السودان يمكن أن يشكل خطر استراتيجي و تهديد أمني لكامل البحر الأحمر (الذي تمر عبره خمس التجارة الدولية حسب التقديرات) ولإسرائيل على السواء. و في حقيقة الأمر أن استمرار و تعمّق و توسع هذه العلاقة خصوصا مع وجود تيارات إسلامية متطرفة وسط الداعمين للقوات المسلحة أيضا كانت حاضرة في الملفات الإقليمية و الدولية و ستكون حاضرة في أي ترتيبات سياسية لما سيكون عليه السودان ما بعد حرب 15 أبريل.

زيارة الرئيس ترمب لمنطقة الخليج شهدت إشارات من المملكة العربية السعودية أنها مازالت ترغب في لعب دور الوسيط بالرغم من وجود مؤشرات من أنها لم تعد محايدة في النزاع الدائر فى السودان و قد اتضحت مواقف المملكة العربية السعودية بجلاء في مؤتمر لندن بدون مواربة. أما التطور الأهم عما قريب هو الاجتماع الذي عقده الاتحاد الأوروبي فى بروكسيل فى أواخر يونيو بهدف تنسيق المبادرات و توحيد الجهود الساعية إلى الوصول إلى سلام في السودان ورغم أهمية هذا الاجتماع وجمعه لأطراف اقليمية مؤثرة فى حرب السودان للمرة الثانية بعد لقاء موريتانيا العام الماضي، إلا أن هذا الاجتماع لم يدلف إلى جوهر التباينات في مصالح ومواقف دول الإقليم وتحديدها وتعريفها بغرض تقريب وجهات النظر بين الاطراف الاقليمية لتوحيد رؤيتها حول كيفية الوصول الى سلام في السودان و تصوراتها عن السودان مستقبلا كبلد آمن و مستقر. و هنا بالتحديد حيث عجز الاتحاد الأوروبي تأتي أهمية الدور الأمريكي خصوصا في المؤتمر المزمع عقده في واشنطن على مستوى وزراء الخارجية لكل من المملكة العربية السعودية و الامارات مصر وربما قطر والاتحاد الأفريقي والإيغاد والأمم المتحدة.

هذا مع العلم ان واشنطن كانت قد عقدت اجتماعا على مستوى السفراء لكل من السعودية ومصر والإمارات و طلبت من هذه الدول تعريف و تحديد مصالحها فى السودان و من ثم الوصول تفاهمات فيما بينها، و يبدو أن فكرة المؤتمر هي تطوير لهذه الفكرة و ترفيعها الى مستوى وزاري. و يبدو من الواضح أن مصالح أمريكا المباشرة فى السودان تتمثل في أمن البحر الأحمر ومكافحة الإرهاب ولكن أهمية السودان تكمن فى أهميته لدول حليفة وذات مصالح استراتيجية مع الولايات المتحدة الأمريكية، و ربما هذا هو السبب الذي جعل إدارة ترمب تتراجع عن لعب دور مباشر فى السودان و ترك الملف بالكامل لهذه الدول لتحديد مستقبل السودان وفق مصالحها المعرّفة و تصوراتها عن مصالحها غير المحددة وما يترتب على ذلك من ترتيبات إيقاف الحرب وتشكيل مستقبل السودان، هذا في تقديري هو العنوان الرئيسي لمؤتمر واشنطن عن السودان، و لكن بلا تضخيم أو مبالغة واشنطن هي العاصمة الوحيدة التي ربما بإمكانها أن تجد القاسم المشترك بين هذه الدول وهي الوحيدة القادرة على خياطة الخيط الرفيع للمصالح المشتركة لهذه الدول في السودان، إذا أرادت أن تلعب هذا الدور و يجب أن تلعب هذا الدور من أجل مصالح أمريكا نفسها، علي خلاف أن تترك هذه الدول لتقرر فيما بينها. من أهم أولويات الولايات المتحدة ضمان سلامة البحر الأحمر لانه يعتبر ممر لما يقرب من خُمس التجارة العالمية. يجب على الولايات المتحدة ضمان ألا يصبح السودان مرتعًا للمنظمات الإرهابية، فانتشار الفوضى فيه ستكون عمل لحذب المنظمات الإرهابية في غرب إفريقيا للتواصل مع تلك الموجودة في شرق إفريقيا، كما يمكن للولايات المتحدة استخدام السودان للحد من نفوذ روسيا في منطقة السهل، حيث تتطلع المستعمرات الفرنسية السابقة إلى روسيا للحصول على الدعم، وينطبق الأمر نفسه على الحد من النفوذ الاقتصادي للصين في القارة. ومع ذلك، وبغض النظر عن القيمة المعيارية للاستقرار والسلام في السودان، يبدو أن الصراع في

السودان، الذي دخل عامه الثالث، يجر دولًا أخرى في المنطقة، وإذا استمر، فلن يتمكن أحد من تصور تأثيره على دول مثل إثيوبيا وإريتريا ومصر وجنوب السودان وتشاد وجمهورية إفريقيا الوسطى وليبيا. لذلك لدى الولايات المتحدة الكثير لتكسبه من حماية مصالحها الأوسع في المنطقة، بالإضافة إلى ضمان حماية مصالح حلفائها المقرّبين، بما في ذلك أمن إسرائيل في سياق إقليمي متقلب بالفعل.

حقائق الواقع كما هي قبل انعقاد مؤتمر في واشنطن أو أي مؤتمر آخر

سيُعقد مؤتمر واشنطن في ظل حقائق موضوعية يجب التعامل معها بشكل واضح و مباشر لأنها ستكون نقطة انطلاق أي تصورات سياسية لكيفية إنهاء النزاع في السودان:-

أولا، لا يبدو أن هناك نصر عسكري حاسم يمكن أن يحققه أي طرف عما قريب بشكل يمكن أن يغير فى معادلة التسوية السياسية نتيجة لتغيير كبير للواقع العسكري و الميداني و هذا يعني أنه لا يوجد حل سياسي يمكن أن يبني على واقع عسكري أي تضاؤل فرص الحل السياسي عبر نصر عسكري.

ثانيا، لا يوجد منبر تفاوضي نشط و قائم بالفعل يمكن أن تذهب إليه أطراف القتال إذا ما أرادت أن تتفاوض على شروط او سبل وقف إطلاق النار وآليات مراقبته و غيرها من قضايا فنية، فمنبر جدة لم يعد سوى من مخيلة سياسية و فكرة لكنه عمليا غير موجود.

ثالثا، لا يوجد منبر واضح و محدد للاضطلاع بعملية سياسية لتوحيد رؤى القوى السياسية والمدنية حول موقف لايقاف و انهاء الحرب بما في ذلك القوى المتحالفة مع أطراف الحرب، وبالرغم من الإشارات المتكررة في عدة منابر أن الاتحاد الأفريقي سيضطلع بهذا الدور إلا أن تجربة عدة اجتماعات للقوى السياسية و المجموعات الشبابية والنسوية تشير إلى أن الاتحاد الأفريقي لا يملك لا المؤهلات الفنية الكافية و لا الارادة السياسية الحقيقية للاستثمار فى جهد لفهم مدى تعقيد المشكلة السودانية و جلّ هذه المساهمات أتت لارضاء الممولين لهذه العملية (تحديدا الاتحاد الأوروبي) و تتحول الانشطة التي ينظمها الاتحاد الافريقي الي مجرد اجراء روتيني لما يعرف ب Ticking the box أو هو بالكاد محاولة من جهاز بيروقراطي لتبرير وجوده و تحليل مرتبات موظفيه و في ذلك يمضي وقع الحافر بالحافر في تكرار تجربة الأمم المتحدة في خلق بيروقراطية مترهلة تخدم نفسها اكثر من خدمة أسباب وجودها، إذ يعاني الاتحاد الأفريقي من غياب المتابعة والاستمرارية في التعاطي مع الأزمة السودانية و هذا ما يفقده العمق في فهم ضرورة و شروط قيام عملية سياسية ذات مصداقية و قبول و مشاركة واسعة فى ظل واقع معقد مثل الواقع السوداني.

أما ما يسمى بالقاهرة 2 فهي مثلها مثل منبر جدة مجرد فكرة و مخيلة سياسية و الهدف الواضح منها سياسيا لكل ذي بصيرة هو حجز الملف و منع أي فاعل أخر للتحرك فيه، فمصر بلد لها مصالح عميقة فى السودان و تسعى إلى السيطرة على ملف العملية السياسية لضمان مخرجاتها لذا الحديث عن القاهرة 2 هو مجرد عمل سياسي لحجز الملف و منع و تعطيل أي أطراف أخرى للتحرك فيه، و بذلك لا يوجد منبر للتفاوض العسكري للتفاوض على وقف إطلاق النار ولا توجد آليات لإطلاق عملية سياسية لايقاف و انهاء الحرب. و فى ظل هذا الواقع السائل و المعقد حقا من السهولة أن يستل كل من شاء من المعلقين المحليين و الإقليميين و الدوليين قلمه ليقول أن القوى السياسية و المدنية منقسمة و أنه لا توجد كتلة مدنية منظمة و يمضي البعض في اقامة الحجة إلى درجة أن يشكك في جدوى وجود قوى مدنية رافضة للحرب في الأساس وهناك من أطلق على المدنيين الرافضين للحرب مسمى Conflict drivers أي "دافعي الصراع" وأتي هذا القول على لسان مساعد رمطان لعمامرة المبعوث الشخصي للأمم المتحدة والتي أعلنت في الثالث من يوليو أنها بشراكة مع الاتحاد الافريقي ستقود عملية تفاوض غير مباشرة لإنهاء النزاع في السودان، كيف يمكن أن تقوم الأمم المتحدة بهذا الدور و هذا تصور رجل في مكتب مبعوثها للسودان عن القوى المدنية الرافضة للحرب؟ و بشكل عام أحيانا يستخدم لوم المدنيين كوسيلة للاسقاط فجل الفاعلين الدوليين لا يستطيعون التأثير على ما يحدث و من السهل عليهم لوم المدنيين السودانيين حول انقسامهم، والحقيقة أن الانقسام في المجتمع المدني هو من صميم فكرة المجتمع المدني كوعاء مناط به تنظيم و تأطير مصالح متناقضة ومتضاربة و

متنافسة في الأساس. الأهم أن المجتمع المدني السوداني منقسم بسبب الحرب وفق العوامل التي ذكرت آنفا لكنه أيضا مقّسم بفعل المجتمع الإقليمي والدولي نفسه سوءا بفعل الإحالة أو بالمصالح. الموقف الصحيح هو دعم المجتمع المدني و القوي المدنية المستقلة و العمل علي تحصينه من الاستقطاب لدعم أطراف الحرب بدلا من لومها علي استمرار حالة الاستقاطاب.
رابعا، مأساة المدنيين و معاناتهم من قتل و اغتصاب و سحل و جوع ومرض سوف لن تقل بالإكثار من الحديث عنها أو بإصدار التقارير المتتابعة أو بمحاولة تمجيد أبطال محليين لإبداء قلة الحيلة، بل المؤكد أن هذه المعاناة في طريقها إلى التفاقم و أنها ستتخذ أشكالا تفوق الخيال و التصورات كلما استمرت الحرب و تحول جل الناس الى عصابات مسلحة كخيار أوحد لكسب العيش وهو ما نشهده الآن فى الجزيرة و فى الخرطوم وحتى في المناطق التي لم تصلها الحرب بشكل مباشر.
خامسا، المؤكد أن الحرب الآن ليست حربا واحدة بين الجيش و الدعم السريع و حسب، فهي حرب دخلت فيها المكونات الاجتماعية السودانية، و قد يواصل بعض السودانيين قتل بعضهم البعض حتى و ان توصل أطراف القتال الى وقف اطلاق النار، الحقيقة المؤلمة أن الغباين والرغبة فى الانتقام عميقة الآن في نفوس جل السودانيين، و ازاء هذه الحالة أي مشروع سلام لا يضع فى الاعتبار برنامج طويل وشامل للتعافي الاجتماعي أساسه العدالة الانتقالية سيكون هو نفسه سبب الحرب القادمة.

خاتمة

سينعقد هذا المؤتمر وغيره من مؤتمرات ولقاءات وفقا لهذه الحقائق على الأرض و ما بين متطلبات الدبلوماسية و الرغبة فى الحلول العاجلة من المرجح أن تكون ترتيبات المصالح بين الدول التي ستجتمع في واشنطن هو غالبا صيغة تحقق قسمة السلطة والثروة بين الأطراف المتقاتلة كأسرع وسيلة لإيقاف الحرب و تحقيق والاستقرار النسبي، و خطورة هذا التفكير أنه سيتم دون وجود للسودانيين (عسكريين و مدنيين) و سيتم تصميم حلول تحقق مصالح هذه الدول و ليس مصلحة السودانيين التي ليس بالضرورة تتعارض مع مصالح هذه الدول إذ بالامكان ايجاد معادلة رابحة تحقق تطلعات السودانيين فى سلام عادل و دائم ومستدام و مصالح هذه الدول في السودان. و بالطبع ليس هناك اولوية يجب أن تعلو على إسكات البنادق و الوصول الى وقف اطلاق نار باي شكل كان من أجل اغاثة الناس و وقف الموت بالرصاص و الموت بالجوع، و لذلك الحلول السريعة المعروفة با Quick Fix ستكون مهمة كمدخل لإيقاف الحرب لكنها غير كافية لإنهاء الحرب، وتجربة السودان مع صناعة السلام منذ الاستقلال كانت دائما تقوم على حلول أساسها اقتسام السلطة والثروة دون الخوض بصدق فى امهات و جذور المشاكل التي هي سبب الحروب إلى أن وصلت البلاد إلى مرحلة أن حمل السلاح هو أسرع وسيلة للاغتناء و الصعود لسلم السلطة السياسية، و الشواهد فى هذا المضمار تترى من لدن اتفاقية أديس أبابا فى عام 1972 و مرورا باتفاق السلام الشامل في عام 2005 و انتهاءا باتفاق سلام جوبا 2020.

ما يحتاجه السودان بعد هذا التاريخ المرير مع الحروب و بعد هذا النزيف و بعد هذه المآسي هو حلول تمضي أبعد من اقتسام السلطة والثروة بين المتقاتلين سوءا تحت مظلة سلطة مركزية أو بحكم السيطرة علي الأرض، فلا توجد لغة للتعبير عن حقيقة موضوعية مفادها أن الانقسام الاجتماعي عميق و الغبائن لا حد لها و السلاح فى يد الجميع، عليه يمكن أن تكون الحلول السريعة مدخلا لتحفيز المتقاتلين لوضع البنادق و من ثم تصميم عملية سياسية تقوم على تحقيق العدالة الشاملة و تفتح أفق البلاد و عقلها نحو التعافي الاجتماعي وتتيح الفرص لأصحاب الطموحات السياسية للتنافس بطرق سلمية عبر الانتقال إلى عمل سياسي قوامه الرأي و الحجة و الإقناع و الانتخاب للوصول إلى السلطة حيث تتحول السلطة (من لبندقية) إلى وسيلة لضمان رشاد الحكم و ليست مجرد وسيلة للكسب المادي و الترفيع الاجتماعي و السياسي أي تقنين الفساد المؤسسي الذي اصبح أمر يمشي بين الناس كأمر طبيعي و مقبول، هذه عملية مركبة لكنها بسيطة تبدأ بقبول الحلول السريعة و لكنها تمضي إلى تحويل الحلول السريعة إلى برنامج عمل وطني يخاطب جذور الحرب و أمهات القضايا، برنامج يحظى بشرعية توافقية عريضة و بمشاركة واسعة من السودانيين و مثل هذا المشروع لا يمكن أن يتم تصميمه فى ظل غياب السودانيين، و مهما تعاظم تأثير هذه الدول فى الشأن السوداني فلا يمكن أن يكون تأثيرها أكبر من اصحاب الشأن في أوله و في آخره.